مـــدى الـكـرمـل
المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية

برنامج دراسات إسرائيل

ملفّات مدى

تحولات في المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي | ملف رقم 5، 2015
المحرران: إمطانس شحادة ونديم روحانا.

أنماط التصويت في إسرائيل وتحولات في مواقف المجتمع الإسرائيلي: انتخابات 2013 نموذجا

د. إمطانس شحادة

أنماط التصويت في إسرائيل وتحولات المجتمع الإسرائيلي: انتخابات 2013 نموذجا

د. إمطانس شحادة [1]

مقدمة

جرت انتخابات الكنيست التاسع عشر في يناير 2013، قبل موعدها المقرر نهاية العام، وذلك بعد قرار اتخذه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في تشرين الأول 2012، بإجراء انتخابات مبكرة على خلفية الخلاف داخل مركبات الحكومة حول اقتراح نتنياهو ووزير المالية إجراء تقليص كبير على ميزانية الدولة للأعوام 2013 و 2014. لم تغير نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة كثيرا في موازين القوى بين المعسكرات السياسية، وحافظت على تفوق معسكر اليمين وقدرته على تركيب ائتلاف حكومي بالشراكة مع أحزاب اليمين المتطرف ويمين الوسط، على الرغم من تراجع عدد مقاعد حزب الليكود.

تهدف هذه الدراسة تحليل أنماط التصويت لدى المجتمع اليهودي في إسرائيل في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وتدعي ان نتائج الانتخابات تعكس نمو توافق سياسي نيو-صهيوني (الصهيونية المحافظة)، في مسألة هوية ووظيفة دولة إسرائيل، ومسألة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية وحول النظام الاقتصادي في إسرائيل، من جهة، وبروز تصدعات جديدة، تدور حول مكانة الأحزاب الدينية ألتزمتة، وموضوع تقاسم العبء (أمنيا واقتصاديا) من جهة أخرى. يعكس التوافق الجديد تغيرات في الهوية الإسرائيلية وفي القناعات والمواقف السياسية في المجتمع الإسرائيلي، حصلت في العقدين الأخيرين، وفي برامج الأحزاب المركزية، خاصة بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد في العام 2000 واندلاع انتفاضة الأقصى. ويضع التوافق السياسي النيو-صهيوني المتجدد عراقيل إضافية أمام حل القضية الفلسطينية ويرسخ خيار تثبيت الوضع القائم إسرائيليا. اما التصدع الجديد، الذي برز في السنوات الأخيرة وخاصة بعد حركة الاحتجاج الاقتصادي الاجتماعي في صيف 2011، يتمحور بالأساس حول رفض الطبقات الوسطى استمرار تحمل عبء الخدمة الأمنية والاقتصادية في المجتمع الإسرائيلي. ففي حين يفسر التوافق النيو-صهيوني الجديد استمرار انتصار واستقرار حكم معسكر اليمين ويمين الوسط في إسرائيل في

1. امطانس شحادة، منسق مشروع دراسات إسرائيل في مدى الكرمل.
نشر هذا المقال ايضا في العدد الثالث عشر من مجلة «سياسات عربية»، الدوحة-بيروت 2015.

العقد الأخير، يفسر التصدع الجديد التغيرات في قوة الأحزاب داخل معسكر اليمين ويمين الوسط وانتقال الأصوات داخل هذا المعسكر.

بغية توضيح وتدعيم هذه الادعاءات ستستعين هذه الدراسة بثلاث أدوات تحليلية، بحث تتناول الأولى تحليل البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية الرئيسية في الانتخابات الأخيرة في محاور تعكس التوافق والتصدع المقترحان؛ وتتابع الثانية تحليل مواقف المجتمع الإسرائيلي منذ العام 1992 ولغاية 2013 (في سبع حملات انتخابية) في المحاور المقترحة، كما جائت في استطلاعات رأي عام تجرى قبيل كل انتخابات في إسرائيل من قبل «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"،[2] والثالثة تتعمق في تحليل أوجه الشبهة والاختلاف في مواقف ناخبي الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية في هذه المحاور في الانتخابات الأخيرة (2013).

بداية نعرض الإطار التحليلي لهذه الدراسة ومن ثم ننتقل لبحث البرامج السياسية للأحزاب، وبعدها التحولات في مواقف المجتمع الإسرائيلي ومن ثم نتوقف بتوسع حول انتخابات 2013.

1. ولادة إجماع سياسي جديد- تجدد الصهيونية

طرح عدد من علماء الاجتماع المتخصصين في دراسة المجتمع الإسرائيلي إطار تحليلي يعتمد على فرضيات مقاربة الصراع بين المجموعات، الاثنية الطبقية وفقا لبيلد وشافير (2005) او الثقافية الطبقية وفقا لرام (رام 2005)، بغية تحليل التحولات السياسية في إسرائيل بداية تسعينيات القرن المنصرم. وفقا لهذا الطرح، احتدم الصراع بداية التسعينيات على طابع ومستقبل إسرائيل بين النخب التقليدية المسيطرة تاريخيا، الطبقات الوسطى والعليا وغالبيتها من الفئات الغربية-الاشكنازية، وبين التيار الديني الاستيطاني وفئات اليهود الشرقيين (الذين يشكلون الطبقات الضعيفة). ارادت الأولى اللحاق بركب العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي والمنظومة العالمية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بغية الحفاظ على قياداتها للمجتمع الإسرائيلي وجني الثمار الاقتصادية والمالية، وأدركت ان تحقيق ذلك يتطلب دفع ثمن للمنظومة الدولية بصيغة إنهاء الاحتلال (شافير وبيلد 2005؛ رام 2005؛ بن بورات 2006). بالمقابل، سادت القناعة لدى مجموعة اليهود الشرقيين والتيار الديني الاستيطاني ان تعزيز المواطنة الاثنية، والتشديد على الطابع اليهودي للدولة، يمكن ان يساهم في تحسين مكانتهم الجمعية في سياق المواطنة المتعددة

2. تعد تلك الاستطلاعات من أهمّ الاستطلاعات الشّاملة في إسرائيل، لرصد آراء ومواقف الجمهور حيال القضايا المركزيّة على الأجندة العامة في الدولة، وسبر أغوار مركبات الهوية الجمعية للمواطنين، ومنهم دراسة أنماط التصرف السياسي، وهي تعد من قبل المعهد الإسرائيلي للديمقراطية قبيل كل انتخابات إسرائيلية، ومتوفرة في موقع المعهد. The Israel National Election Studies: http://www.ines.tau.ac.il/elections.html.

والمركبة في إسرائيل. من هنا حاول هؤلاء عرض خطاب ورؤية مغايرة لمستقبل إسرائيل وعارضوا إنهاء الاحتلال.

طالب التيار الأول، التيار الليبرالي السياسي (وفق تسمية الأدبيات الإسرائيلية)، بتنازل دولة إسرائيل عن قسم كبير من الأراضي المحتلة في العام 1967 ولبرلة المواطنة وتغيير النظام الاقتصادي. وادعى ان في وسع هذا التحول ان يوفر لإسرائيل شرعية إقليمية وعالمية، ويسهل انضمام إسرائيل للاقتصاد العالمي وفتح أسواق جديدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتصار النظام أليبرالي. دون التطرق الى التناقضات البنيوية في الديمقراطية الإسرائيلية او المطالبة بالتعامل معها، اذ يكتفي هذا التيار بتغيير السياسات (بيلد وشافير 2005؛ رام 2005، بن بورت 2006؛ فيلك 2004؛ رام 1999؛ شاليف 2004؛ غوتوين 2003). ترجمة هذه الأفكار كان منذ العام 1992 بواسطة البرامج السياسية لأحزاب اليسار الصهيونية، مثل حزب العمل وحزب ميرتس.

مقابل تنامي «الخطاب أليبرالي» بدأ ينمو خطاب محافظ جديد لدى بعض النخب الإسرائيلية، يدعو الى عدم التنازل عن الأراضي المحتلة بل تعميق الاستيطان، وعدم تطبيع نظام دولة إسرائيل وصيغة المواطنة. بل طلب هذا التيار العودة الى الجذور الصهيونية الحقيقية والمشارب الفكرية لهرتسل، وشدد على الجذور اليهودية وخصائص «الشعب اليهودي» ودعا الى التشديد على الهوية الاثنية الجامعة، وإقامة دولة «غير طبيعية» بشكل متطرف تشدد على «يهودية الدولة» كهدف جامع لجميع اليهود (حزوني 1998؛ درور 1997؛ غبيزون 2006). يتمثل هذا التيار منذ العام 1996 بفئات مركزية داخل حزب الليكود وفي الأحزاب الدينية الصهيونية.

توقع عدد من أبحاث المجتمع الإسرائيلي (بيلد وشفير 2005؛ رام 2005) ان يحتد التنافس بين هذه التيارات ليصل بالمجتمع الإسرائيلي الى أزمة حقيقية وتصادم. لكنهم لم يتوقعوا ان تنتج العلاقة الدياليكتية لهذا الحراك والتنافس، خطاب سياسي واقتصادي وثقافي نيو-صهيوني جديد في المجتمع الإسرائيلي، يجمع ما بين الطرحين ومتأثر من الثقافة العسكرية القائمة أصلا في المجتمع الإسرائيلي (kimmerling 2001)، ومن انهيار عملية السلام (شاليف وليفي 2004)، ومن تنامي مركزية الهوية والجوهر اليهودي لدولة إسرائيل في الثقافة السياسية السائدة (روحانا 2005؛ Rouhana & Sultany 2003). كما قفزت الأطر التحليلية المطروحة عن التناقضات البنيوية القائمة في النظام الإسرائيلي التي وضحها عزمي بشارة (بشارة 2006): علاقة الدين والدولة؛ التناقض بين الطبيعة الكولنيالية والديمقراطية؛ وثقافة الاستيطان؛ والعلاقة بين الأمة والدين والمواطنة. ولم تعر بالقدر الكافي حاجة المشروع الصهيوني والمجتمع لإجماع سياسي يهودي يحافظ على وحدة المجتمع والدولة.

بخلاف الأطر المذكورة في الأدبيات الإسرائيلية، ترى هذه الدراسة، ان الحاجة للحفاظ على سقف

أدنى من الإجماع في المجتمع الإسرائيلي، بالرغم من وجود تناقضات في مصالح الفئات المختلفة، أدت الى ولادة تيار نيو-صهيوني يجمع ما بين الفكر الاقتصادي أليبرالي وبين التشديد على طبيعة الدولة كدولة يهودية وعلى تعزيز المواطنة الأثنية اليهودية، واستمرار الاستعمار للأراضي الفلسطينية. يمكن الادعاء ان هذا التيار اقترح صيغة لنظام جمهوراني جديد في إسرائيل، مبني على الجامع اليهودي الصهيوني الجديد بدل الصهيوني التقليدي الذي اقترحه حزب العمل التاريخي. ويشدد على القواسم اليهودية المشتركة للمجتمع الإسرائيلي ويوافق على إبقاء جزء كبير من الاستعمار الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس، دون ان يعارض بالمطلق مبداء إقامة دولة فلسطينية، بالتوازي لتعزيز الطابع اليهودي لدولة إسرائيل، حتى ولو بمفهوم الصهيونية العلمانية، ويسعى للحفاظ على الأغلبية اليهودية بالدولة. ويمكن الادعاء ان البصمات الحزبية لهذا التيار انعكست في إقامة حزب «كديما» في العام 2005،[3] ومن ثم في تيارات الوسط الجديد او وسط اليمين مثل حزب «يوجد مستقبل» و«القائمة».

ترى هذه الدراسة ان الخطاب النيو-صهيوني المحافظ تغلغل الى مواقف المجتمع الإسرائيلي عامة؛ وان هذه التحولات تفسر جزءًا كبيرًا من التحولات السياسية والحزبية في إسرائيل في العقد الأخير، وفي فهم نتائج الانتخابات الأخيرة، ومواقف المجتمع والحكومات الأخيرة في القضية الفلسطينية والسعي لفرض الوضع القائم كحل متفق عليه طويل الأمد. بذلك تعتقد هذه الدراسة، على عكس الأطر التحليلية القائمة، ان التوافق السياسي هو الذي يفسر نتائج الانتخابات الأخيرة وليس التصدعات. اذ يفسر التوافق السياسي في المجتمع الإسرائيلي استمرار فوز معسكر اليمين ويمين الوسط، بينما يفسر التصدع الجديد، الذي يدور حول قشور إسقاطات الجوهر اليهودي للدولة فقط، انتقال المصوتين داخل معسكر اليمين ويمين الوسط في الانتخابات الاخيرة.

بغية تدعيم هذه الادعاءات سوف نتابع في الفقرات التالية إشارات للتوافق والتصدع الجديدين في البرامج السياسية والانتخابية للأحزاب المركزية التي شاركت في الانتخابات الأخيرة، ومن ثم نتابع انعكاس التوافق السياسي في مواقف المجتمع الإسرائيلي منذ العام 1992 لغاية 2013، وبعدها نستعرض مواقف مصوتي الأحزاب الرئيسية في الانتخابات الأخيرة في محور التوافق والتصدع السياسي الجديدين.

3. أسسه رئيس الورزاء الأسبق أريئيل شارون بعد انشقاقه في عام 2005 عن حزب الليكود، على اثر المعارضة الشديدة لخطة الانسحاب الاحادي الجانب من غزة داخل حزب الليكود. وضم حزب كديما بالإضافة الى شخصيات مركزية من حزب الليكود شخصيات مركزية من حزب العمل، مثل، شمعون بيرس رئيس الورزاء سابق وزعيم حزب العمل، وكذلك شخصيات من أحزاب أخرى.

1: مواقف الأحزاب

أظهـرت البرامـج الانتخابية للأحـزاب الإسرائيلية الرئيسـية في الانتخابات الأخيرة وجـود توافق وتقارب في عـدة محـاور أساسـية تقليديـة، مـن جهـة، وخلافـات في محـاور جديـدة، مـن جهـة أخـرى. فقد ظهـر توافـق في جانـب تعريف دولـة إسرائيل وهويتهـا، وفي محور القضية الفلسـطينية والاسـتيطان، ومحـور السياسـات الاقتصاديـة. هـذه المحاور تعتـبر تاريخيـا، من الأهـم في تحديد أنمـاط التصويت في الشـارع الإسرائيـلي وفي تعريـف موقع الأحزاب مـا بين «يسـار صهيوني» و«يمين قومـي صهيوني» (Arian and Shamir 1983; Shamir and Arian 1999). بينمـا بـرز في الانتخابـات الأخيرة تصدع جديـد حول علاقـة الدولة بالتيـارات الدينية المتزمتـة (الحريديـم) ومكانتهم في عملية اتخـاذ القرار في إسرائيـل، وحـول موضـوع إشراك الشرائـح المتدينة في سـوق العمل والخدمة العسـكرية، او ما يسـمى إسرائيليا تقاسـم العبء.

في جانـب **تعريـف هويـة إسرائيـل** ووظائفهـا نجـد ان الأحزاب الأساسـية، حـزب «الليكـود» وحزب «العمـل» و«يوجـد مسـتقبل» و«البيـت اليهودي» وحـزب «القائمة-تسـيبي ليفني»، تتفـق في برامجها السياسـية عـلى تعريـف إسرائيل كدولـة يهوديـة ووظائفها المشـتقة من هـذا التعريـف. فمثلا يعرف البيـت اليهـودي اليمينـي في مقدمـة برنامجـه السـياسي دولـة إسرائيـل عـلى أنها دولـة اليهـود وفقا للوعـد الإلهـي الدينـي، وهـي دولة يهوديـة تحتكـم لنظـام ديمقراطـي. ويقـول البيت اليهـودي انه «سـوف يعمـل على تكثيف وترسـيخ الموروث والطابـع اليهودي للدولـة ومحاربة كل مـن يعمل لتبديل تعريفهـا او تحويلهـا الى دولـة كل مواطنيهـا».[4] ويحـدد حـزب الوسـط العلمانـي «يوجد مسـتقبل» رؤيتـه لهويـة الدولـة ويقـول، «نحن نؤمـن بكون إسرائيـل دولـة يهوديـة ديمقراطية بـروح تصور أنبيـاء إسرائيـل، ونؤمـن بحقنـا في العيـش في دولـة مـع أغلبيـة يهوديـة، التـي تعيش في حـدود آمنة وقابلـة للدفـاع".[5] ويضيـف ان من واجب دولـة إسرائيل «أن تكـون وتتصرف كمركز للشـعب اليهودي والاهتمـام بـكل يهـودي ملاحق بسـبب يهوديتـه في كل مكان عـلى وجـه الأرض".[6] اما حـزب «الحركة بقيـادة تسـيبي ليفني» يكتـب في برنامجه الانتخابي ان «الهدف السـياسي الذي يسـعى لـه الحزب هو

4. من الموقع الرسمي لحزب البيت اليهودي، http://www.baityehudi.org.il/main/principles#1. نفذ

للتوسع راجعوا، مدى الكرمل، شخصيات في السياسية الاسرائيلية، رقم 1، **نفتالي بنت رئيس حزب البيت اليهودي**.: http://mada-research.org/wp-content/uploads/2013/05/naftali_benett-15.pdf

5. راجعوا الموقع الرسمي لحزب يوجد مستقبل: http://www.yeshatid.org.il/sites/atid/UserContent/files/matza_for_screen.pdf. للتوسع، مدى الكرمل، شخصيات في السياسية الاسرائيلية، رقم 2، **يائير لبيد، رئيس جزب «يوجد مستقبل»**. http://mada-research.org/wp-content/uploads/2013/05/Yair_Lapid.pdf

6. الموقع الرسمي لحزب يوجد مستقبل: http://www.yeshatid.org.il/sites/atid/UserContent/files/matza_for_screen.pdf.

ضمـان إسرائيـل كبيت قومي للشـعب اليهـودي، ودولة ديمقراطية تماشـيًا مع روح وثيقة الاسـتقلال. مـن أجـل ذلـك يجـب الحفاظ عـلى أغلبيـة يهوديـة سـكانية. يكون ذلـك من خـلال السـعي لتحقيق تسـوية تضمـن دولتين لشـعبين- دولـة إسرائيـل والدولـة الفلسـطينية المحاذيـة لها".[7] كذلك يشـدد حـزب الليكود-بيتنـو ورئيسـه بنيامـين نتنياهـو عـلى هويـة إسرائيـل كدولـة يهودية بل انـه أضاف هـذا شرطـا أساسـيا في عملية التفاوض مـع منظمة التحريـر الفلسـطينية، وكان الليكـود الحزب الأول الـذي أضـاف تعريف إسرائيـل كدولة يهوديـة وديمقراطية في برنامجـه الانتحابي عـام 1999.[8] كذلك يعـرف حـزب العمـل في برنامجـه الانتخابـي الأخير دولـة إسرائيل عـلى أنها دولـة الشـعب اليهودي.[9] اذا، هنـاك توافـق بـين الأحـزاب الإسرائيليـة الرئيسـية في جانـب هوية وتعريـف دولة إسرائيـل كدولة يهوديـة وأهميـة الحفاظ عـلى جوهرهـا اليهودي.

في محـور **المفاوضـات مع الفلسـطينيين** ورؤية الأحزاب لحل القضية الفلسـطينية، نجـد ان الأحزاب المركزيـة قريبـة جـدا في رؤيتهـا لطبيعـة الحل، عـلى الرغم مـن بعض التفـاوت في الموقـف المعلن. وقد يكـون حـزب البيـت اليهودي هـو الأوضـح والأكثر صراحـة في موقفه في هذا السـياق، اذ يرفـض إقامة دولـة فلسـطينية في الضفـة الغربية كحل للـصراع الإسرائيلي الفلسـطيني، ويرى أن الحلول السياسـية المطروحـة لتسـوية الـصراع بواسـطة حـل الدولتـين أو الأخـرى المطالبـة بضـم «يهـودا والسـامرة» وسـكانها الى دولـة إسرائيـل، حلـولًا غـير عملية ومن شـأنها تهديد مسـتقبل دولـة إسرائيـل.[10] ووفقا لبرنامـج البيـت اليهـودي «بـين النهـر والبحـر هنـاك مكان فقـط لدولـة إسرائيـل"، ويـرى أن الحل يجـب ان يكـون حسـب خطـة التهدئة التـي يقترحها بنت والتي تشـمل ضـم مناطق «ج» مع سـكانها الى إسرائيـل، وإقامـة سـلطة فلسـطينية او إدارة ذاتية في المناطق الفلسـطينية كثيفة السـكان، دون ان تكـون دولـة". ويضع حـزب البيت اليهـودي أهمية بالغـة في دعـم الاسـتيطان في كل أرض إسرائيل.

امـا طـرح حزب «يوجد مسـتقبل» لحل القضية الفلسـطينية فلا يأتي بجديد يكـسر الإجماع الإسرائيلي. ومـا يهم حزب «يوجد مسـتقبل» هـو ضرورة العـودة الى طاولة المفاوضـات مع الفلسـطينيين، بهدف التوصـل الى حـل يضمـن وجـود دولتـين لشـعبين، والـذي من خلالـه يتـم أيضًـا الحفاظ عـلى الكتل

7. راجعوا الموقع الرسمي لحزب «القائمة برائسة تسيبي ليفني»: http://www.hatnua.org.il/ (الموقع تغير، الموقع ازيل وبدل منه رفع موقع المعسكر الصهيوني). للتوسع حول طرح وبرنامج حزب القائمة برئاسة تسيبي ليفني: ايناس خطيب، شخصيات في السياسية الاسرائيلية، رقم 9، مدى الكرمل، آذار 2015.
8. عاطف ابو سيف ومهند مصطفى، 2012. «مشهد إسرائيل ومفاوضات السلام»، لدى هنيدة غانم (محررة)، **تقرير مدار الاستراتيجي 2012: المشهد الإسرائيلي 2011**. رام الله: مدار. (هذا كتاب)
9. عن الموقع الرسميّ لشيلي يحيموفيتش. http://www.archavoda.org.il/avodaarch/matza/pdf/knesset19.pdf(صفحة 15). . للتوسع للتوسع، إيناس خطيب، شخصيات في السياسية الاسرائيلية، رقم 5، **شيلي يحيموفيتش: رئيسة حزب العمل**، مدى الكرمل.
10. الموقع الرسمي لحزب يوجد مستقبل: http://mada-research.org/wp-content/uploads/2013/05/Yair_Lapid.pdf. (صفحة 110)

الاستيطانية الثلاث الكبرى (اريئيل؛ غوش عتصيون؛ ومعلِيه ادوميم) ضمن سيادة دولة إسرائيل، ويمنع شرخ بين إسرائيل وحلفائها الأبرز الولايات المتحدة وأوروبا.[11] وفقا لبرنامج حزب «يوجد مستقبل» ان السلام هو الرد الوحيد المناسب للتهديد الديموغرافي وللطروحات السياسية شديدة الخطورة مثل دولة كل مواطنيها او دولة ثنائية القومية. وعند قراءة تفاصيل الحل المقترح من قبل حزب «يوجد مستقبل» نجد انه لا يقترح اي جديد في سياق الحل المقبول على إسرائيل.[12]

كذلك لم تعرض رئيسة حزب «القائمة تسيبي لفني» اي تجديد في تصورها لحل القضية الفلسطينية، وجل ما تطالب به هو «العودة للمفاوضات والسعي الى حل سياسي مع السلطة الفلسطينية يضمن مصالح وشروط إسرائيل مع الحفاظ على الطابع والجوهر اليهودي لدولة إسرائيل".[13] وتعرض أهمية الحفاظ على علاقات إستراتيجية جيدة مع الولايات المتحدة وأوروبا، عن طريق إبقاء الاتصالات والتفاوض مع السلطة الفلسطينية.

ما تطرحه أحزاب الوسط (يوجد مستقبل والقائمة) لا يختلف كثيرا عن الطرح الرسمي لحزب الليكود وخطاب نتياهو في بار ايلان (عام 2009)،[14] لكن يختلف بعض الشيء عن طرح حزب البيت اليهودي. لكن هذا التفاوت حول طبيعة الحل الأنسب للاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية، من وجهة نظر إسرائيلية، لم يمنع أي منهم المشاركة في الائتلاف الحكومي، ولم يضع اي منهم شرط قبول موقفه على بقية الأحزاب لدخول الائتلاف الحكومي.

مقابل ذلك نجد ايضا ان ما يقترحه حزب العمل من حلول سلمية لا يختلف كثيرا عن الحلول المطروحة من حزب الليكود وأحزاب يمين الوسط. والأبرز في هذا السياق ان رئيسة حزب العمل شيلي يحيموفيتش ابتعدت عن نقاش القضية الفلسطينية في الحملة الانتخابية وفضلت التشديد على البعد الاقتصادي الاجتماعي وتجاهلت الخوض في الفروقات السياسية عن حزب الليكود او كديما. وما زال الطرح الأساسي للحزب، وفقا للبرنامج الانتخابي، يتركز في حل دولتين قوميتين، مع إبقاء الكتل الاستيطانية الكبيرة، وتبادل أراضي وإبقاء السيادة الإسرائيلية في القدس وعدم قبول حق العودة.[15]

بالمجمل، تطرح الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية موقف يمنع فعليا إقامة دولة فلسطينية ولو لم تعلن ذلك ولا يحمل أي أجوبة للحقوق الطبيعية والشرعية للشعب الفلسطيني، وبذلك تلغي

11. الموقع الرسمي لحزب يوجد مستقبل (المصدر السابق ص: 113-112)
12. الموقع الرسمي لحزب يوجد مستقبل (المصدر السابق).
13. المصدر السابق، رقم 6.
14. عاطف ابو سيف ومهند مصطفى، 2012 (ملاحظة 7).
15. البرنامج السياسي لحزب العمل في انتخابات الكنيست ال 19 (12.12.2012): http://www.archavoda.org.il/avodaarch/matza/index.asp

أي احتمال للتوصل لاتفاق مع الفلسطينيين. وجل ما تسعى اليه معظم الأحزاب هو الحفاظ على الوضع الراهن مع محاولة لتغيير الجغرافية والديموغرافية، دون دفع ثمن سياسي او امني، بواسطة عودة شكلية للمفاوضات.

في **الجانب الاقتصادي** متابعة البرامج الاقتصادية للأحزاب الرئيسية تفيد ان كافة الأحزاب التي دخلت في الائتلاف الحكومي (الليكود-بيتنو، القائمة-تسيبي ليفني، يوجد مستقبل والبيت اليهودي) تتبنى النظام الاقتصادي الليبرالي- اقتصاد السوق، ولو طالب البعض بترويضه. ونجد ان الأحزاب الرئيسية تتفق على أهمية التعامل مع التشوهات في تطبيق نظام السوق الحر، مثل، ارتفاع الأسعار وتآكل القدرة الشرائية للطبقات الوسطى والضعيفة. وتتبنى في الوقت ذاته حلول مشتقة من نظام السوق الحر، مثل زيادة النمو الاقتصادي الكفيل برفع الدخل ومستوى المعيشة لكافة الشرائح، وتقليص الاحتكارات في السوق والمزيد من اللبرلة وكشف الأسواق الإسرائيلية، ورفع مشاركة الطبقات الضعيفة بسوق العمل. وتعتقد ان حل المشاكل الأساسية للطبقات الوسطى لا يكمن بعودة الدولة الى إدارة الاقتصاد او بدولة الرفاه، انما بتعميق تحرير الأسواق من جهة، وعدم

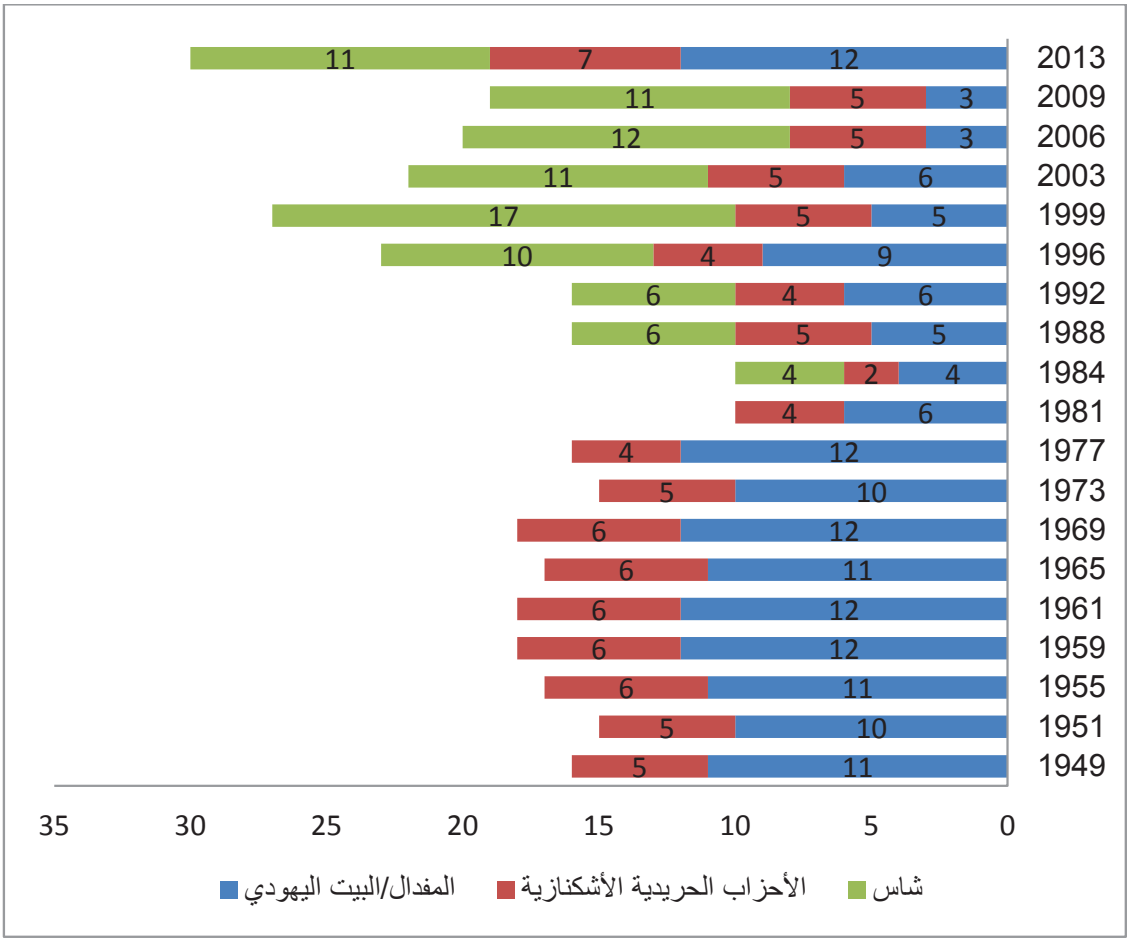

تمويل فئة اليهود المتدينين وبإشراكهم في «حمل العبء» الاقتصادي والعسكري. فعلى سبيل المثال جاء بالبرنامج الاقتصادي للبيت اليهودي ان الحزب يدعم «الاقتصاد الحر الحساس اجتماعيا"، وان دولة إسرائيل تمتاز بأنها نموذجًا ل- «نجاح اقتصادي» غير مسبوق. على الرغم من ذلك ثمة شريحة واسعة من غير المستفيدين من النجاح ومن الازدهار الاقتصادي القائم.[16]

اما حزب يوجد مستقبل فيقول في الجانب الاقتصادي، «أن الرؤيا الاقتصادية الاجتماعية الأنسب هي تلك التي تحسن الدمج ما بين «السوق الحر» الذي يعمل ضمن ظروف تنافسية من جهة، وما بين ضرورة حماية الطبقة الضعيفة في المجتمع من جهة أخرى".[17] ويرى أيضا أن اقتصار النقاش الاقتصادي ضمن طرفي الاستقطاب المتلخص بالتوجه النيو-ليبرالي الذي يمثله حزب الليكود الحاكم وما بين التوجه الاشتراكي التام الذي يمثله حزب العمل، ما هو الا نقاش عقيم وغير مجدي. وعليه يجب اعتماد خطاب ثالث آخر يجمع ما بين الرأسمالية وما بين ضرورة إيجاد آليات تحافظ على المجتمع عامة وعلى الفرد من تبعات الحالة التنافسية الممكنة".

بالمقابل، نجد ان حزب العمل ورئيسته يشددان على البعد الاقتصادي الاجتماعي وعلى أهمية وجود دولة رفاه، دون ان يلغي الحزب أهمية دور السوق الحر والقطاع الخاص في العملية الاقتصادية. أي ان حزب العمل يتبنى أيضا مبادئ «الطريق الثالث» الذي يدمج بين تدخل الدولة في الاقتصاد وبين الاقتصاد الحر، مع تشديد ما على أهمية دولة الرفاه في المشروع الصهيوني. وهو بهذا يختلف بعض الشيء عن بقية الأحزاب الرئيسية دون ان يعرض رؤيا اقتصادية نقيضه.[18]

تصدع جديد

بعد توضيح الميزات الرئيسية للتوافق السياسي القائم بين الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية، ننتقل لاستعراض معالم التصدع الجديد الذي برز في الانتخابات الأخيرة، خاصة بين حزب الليكود- بيتنو وبقية الأحزاب المتنافسة، مثل البيت اليهودي ويوجد مستقبل والقائمة -وهي الأحزاب التي شكلت فيما بعد الحكومة الجديدة-، لكن ايضا بين الليكود وحزب العمل. وهو، اي التصدع، يرتبط بمكانة الأحزاب والفئات الحريدية في إسرائيل ومدى تأثيرهم على إدارة الدولة وتقاسم العبء والموارد. وهنا حصل تغيير عميق. اذ وضع حزب يوجد مستقبل بالأساس، وحزب البيت

16. من الموقع الرسمي لحزب البيت اليهودي، http://www.baityehudi.org.il/main/principles#3.
17. الموقع الرسمي لحزب يوجد مستقبل: http://www.yeshatid.org.il/sites/atid/UserContent/files/matza_for_screen.pdf (ص 15-13).
18. البرنامج السياسي لحزب العمل في انتخابات الكنيست ال 19 (12.12.2012): http://www.archavoda.org.il/avodaarch/matza/index.asp

اليهودي (وهو حزب متدين لكن ليس متزمت) وحزب القائمة، هدف (ومن ثم شرط) واضح بمنع إشراك أحزاب المتدينين-الحريديم في الحكومة وسن قانون يلزم الشباب المتدينين بالخدمة العسكرية والعمل على دمجهم في أسواق العمل، وتقليص الدعم الحكومي والمخصصات للمدارس الدينية. وبهذا ارادوا تقليص التأثير السياسي للمجتمع الحريدي من منطلق رؤيتهم ان الدولة باتت قوية بما فيه الكافية لفرض ذلك، ولان الطبقات الوسطى بمن فيهم تيار الصهيونية المتدينة الذي يمثله حزب البيت اليهودي، سأمت تمويل المتدينين، وحمل العبء الاقتصادي والعسكري، ولأن عدم دمج الحريديم في أسواق العمل سوف يؤثر سلبا ويبطئ تحويل إسرائيل الى دولة غربية متطورة. ومن أللافت للانتباه ان هذا الموضوع لم يكن على جدول اي حملة انتخابية في السابق، او على الأقل ليس بهذه الحدة، وكان ثانويا مقارنة بالمواضيع الأساسية مثل المفاوضات مع الفلسطينيين، والسياسات الخارجية والأمنية.

في هذا الجانب يكتب حزب البيت اليهودي، «يجب العمل لدمج شريحة المتدينين في سوق العمل والخدمة (العسكرية أو المدنية) بشكل تدريجي ومن خلال إيجاد محفزات متلائمة".[19] كذلك يقترح حزب يوجد مستقبل «تغييرًا جذريًا في نموذج الخدمة الوطنية/العسكرية، طارحًا ضرورة تشجيع وتوفير محفزات جدية للانخراط في صفوف الخدمة العسكرية، إضافة الى حل لمشكلة عدم انخراط كافة شرائح المجتمع الإسرائيلي في صفوف الخدمة المدنية".[20] كذلك يعتبر حزب «القائمة-تسيبي ليفني» تقاسم العبء مبدأ أساس في الدرجة الأولى وأنه أيضا ضمان لمستقبل أمني واقتصادي مستقر لدولة إسرائيل. ولذلك واجب خدمة الدولة يجب أن يسري على كل مواطن دون تمييز في الدين، الجنس والعرق".[21] كذلك يقترح حزب العمل تغيير الوضع القائم ورفع عدد اليهود المتدينين الذين يخدمون في الجيش او الخدمة الوطنية.[22]

بالمقابل، وعلى الرغم من ان حزب الليكود يدعم رسميا تغيير الوضع القائم في جانب خدمة الشباب المتدين، الا انه كان يجد دائما أسبابا لتأجيل الحسم في الموضوع والتهرب من التزاماته هو، لانه يرى بالأحزاب الدينية او المتدينة شريكا طبيعيا بحكوماته في السابق. بالمجمل لم يتعهد حزب الليكود-بيتنو بالحملة الانتخابية بفرض الخدمة الإلزامية على المتدينين او إلغاء الهبات المالية والمخصصات التي تحصل عليها المدارس التوراتية، ولم يأت على ذكر موضوع تقاسم العبء

19. من الموقع الرسمي لحزب البيت اليهودي، http://www.baityehudi.org.il/main/principles#17.
20. الموقع الرسمي لحزب يوجد مستقبل: www. http://www.yeshatid.org.il/sites/atid/UserContent/files/matza_for_screen.pdf (ص 167-165).
21. ملاحظة سابقة، رقم 6..
22. البرنامج السياسي لحزب العمل في انتخابات الكنيست ال 19 (12.12.2012): http://www.archavoda.org.il/avodaarch/matza/index.asp.

في حملته الانتخابية.[23] والجدير ذكره ان الخلافات بين مركبات الائتلافات حول فرض الخدمة الإلزامية استمرت حتى بعد تشكيل الحكومة الجديدة.[24]

التحولات التي عرضت، والتي توضع التقارب في البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية الرئيسية في محور هوية إسرائيل، وحل القضية الفلسطينية والاستيطان، من جهة، وبوادر تصدع في مجال مكانة الأحزاب الدينية المتشددة والمجتمع المتدين من جهة اخرى، ليست بسيطة بمفاهيم تطور الخارطة الحزبية الإسرائيلية. اذ يعكس هذا التوافق-الإجماع والتصدع السياسي تغيير عميق طال الايدولوجيات والقناعات الأساسية التي تعرف المنظومة الحزبية في إسرائيل، وفي ملامح ومواصفات الهوية الجماعية؛ وتحولات في موازين القوى بين الأحزاب. والسؤال الذي يطرح هنا هل انعكست هذه التغييرات في مواقف المجتمع الإسرائيلي؟ اي هل تترجم مواقف المجتمع الإسرائيلي التقارب والتوافق من جهة والتصدع من جهة أخرى؟ وهل أثرت هذه المواقف على أنماط التصويت في الانتخابات الأخيرة؟

سوف نحاول الإجابة عن هذه الأسئلة في الفقرات التالية. أولا بواسطة مراجعة مواقف المجتمع الإسرائيلي قبيل كل معركة انتخابية من العام 1992 ولغاية العام 2013 كما جاءت في استطلاع رأي عام ينفذ قبل كل انتخابات إسرائيلية ويحتوي على محاور ثابتة تترجم بنود التوافق والصدع السياسي المقترحان في هذه الدراسة، ومن ثم نحلل مواقف الناخب الإسرائيلي في الانتخابات الأخيرة وفقا لنوايا التصويت لنبحث عن أوجه التشابه والاختلاف في مواقف ناخبي الأحزاب الرئيسية.

2. تحول في مواقف المجتمع الإسرائيلي

نراجع في هذا الجزء مواقف المستطلعين في عدد من المحاور الأساسية قبيل كل معركة انتخابية جرت في إسرائيل منذ العام 1992 ولغاية 2013، والتي تترجم التوافق والتصدع الجديدين في المجتمع الإسرائيلي. وهي محور هوية دولة إسرائيل، محور القضية الفلسطينية والاستيطان والمحور الاقتصادي. تم اختيار العام 1992 كونه يرمز إسرائيليا الى بداية حقبة تحول في الوعي والهوية وفي تعريف المواطنة، وبداية عهد اقتصادي جديد، وبدء أوهام السلام. متابعة مواقف المجتمع الإسرائيلي ستكون بواسطة تحليل لمعطيات استطلاعات رأي عام تجرى قبيل كل معركة انتخابية بواسطة المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، في عينية تمثيلية واسعة تمثل كافة شرائح المجتمع

23. تسفي زينغر، موقع نعنع 10، 31.8.2012، «جديد في حزب الليكود، مجموعة ضغط لفرض الخدمة القومية او العسكرية على المتدينين». http://megafon-news.co.il/asys/archives/77055

24. يهونتان ليس، موقع صحيفة هآرتس، 27.5.2013، «لبيد يهدد: اذا لم يتم اقرار قانون الخدمة الإلزامية للجميع، سوف تحل الحكومة»: http://www.haaretz.co.il/news/politi/1.2030800.

الإسرائيلي (لا يشمل البحث المجتمع الفلسطيني في إسرائيل).[25]

محور هوية الدولة ووظائفها

توفر الاستطلاعات منذ العام 1992 ولغاية 2013، عدة اسئلة توضح موقف المستطلعين في جانب هوية ووظائف دولة إسرائيل. اولها إمكانية فحص أهم قيمة تمثلها دولة إسرائيل من وجهة نظر المستطلعين، من بين أربع قيم مقترحة: أغلبية يهودية في الدولة؛ ارض إسرائيل الكاملة (من البحر الى النهر)؛ الديمقراطية ومساواة الحقوق لكافة المواطنين، من ضمنهم العرب؛ السلام واحتمال منخفض للحرب. تبين النتائج ارتفاع في قيمة أهمية الحفاظ على أغلبية يهودية في إسرائيل من العام 1992 ولغاية 2013. مقابل انخفاض في أهمية السلام كقيمة عليا في الأعوام الأخيرة مقارنة بالعام 1992 (جدول 1). ففي العام 1992 قال 40% من المستطلعين ان السلام هو أهم قيمة يجب بلوغها، مقابل 28% لقيمة الحفاظ على أغلبية يهودية، في العام 2009 اعتبر 33% ان الحفاظ على أغلبية يهودية هي أهم قيمة مقابل 36% اعتبر قيمة السلام كأهم قيمة، و 33% في العام 2013، على الرغم ان السلام المقصود هو سلام وفقا للمفاهيم الإسرائيلية.

1. ما هي القيمة الأهم من بين أربع قيم (%)

	1992	1996	1999	2003	2006	2009	2013
أغلبية يهودية بالدولة	28	37	26	30	36	33	32
ارض إسرائيل الكاملة	14	11	8.5	10	12	10	8
الديمقراطية	18	18	27	18	20	19	25
السلام	40	33	38	41	31	36	33

السؤال الثاني يتناول موقف المستطلعين حول دعم المقولة «ان على الحكومة إدارة شؤون البلاد العامة وفقا لتقاليد وعادات الديانة اليهودية». يتضح من نتائج الاستطلاعات ان الفرق الأساسي في هذا الجانب والتحول حصل بين العام 1992 و 1966 حين ارتفعت نسبة المستطلعين الذين يؤيدون ادارة الحياة العامة حسب تقاليد الديانة اليهودي من 30% لغاية 53%، وتراجع الرفض. لكن منذ العام 1996 هناك استقرار في نسبة الدعم (حوالي 50%) مع تراجع طفيف في السنوات الاخيرة، 46% في العام 2009 و 42% في العام 2013. لكن بالمجمل نجد ان المجتمع الإسرائيلي

25. كافة هذه الاستطلاعات متوفرة على الموقع الالكتروني للمعهد: http://www.ines.tau.ac.il/elections.html بحيث تعرض معطيات كل استطلاع على حدى. لاستطلاع 1992: http://www.ines.tau.ac.il/1992.html؛ لاستطلاع 1996: http://www.ines.tau.ac.il/1996.html؛ لاستطلاع 1999: http://www.ines.tau.ac.il/1999.html؛ للاستطلاع 2003: http://www.ines.tau.ac.il/2003.html؛ للاستطلاع 2006: http://www.ines.tau.ac.il/2006.html؛ للاستطلاع 2009: http://www.ines.tau.ac.il/2009.html؛ للاستطلاع 2013: http://www.ines.tau.ac.il/2013.html.

منقسم في هذا الجانب. نجد ان قرابة نصف السكان اليهود يعتقدون ان على الدولة إدارة الشؤون اليومية والعامة في دولة إسرائيل وفقا لتقاليد وعادات الديانة اليهودية. لا يقل أهمية عن هذا المعطى ان نسبة المعارضة المؤكدة لهذه المقولة انخفضت على مدار السنوات، على الرغم من الارتفاع الطفيف في السنوات الأخيرة. المجتمع الإسرائيلي في العام 2013 يختلف الى حد بعيد عن المجتمع في العام 1992.

2. ادارة شؤون الحياة العامة وفقا للشريعة اليهودية (%).

	1992	1996	2003	2006	2009	2013
بالتأكيد نعم	14	31	29	29	24	22
اعتقد ذلك	15	22	20	20	22	20
لا اعتقد	32	24.5	24.5	31	27	30
بالتأكيد لا	39	22.5	26	19.5	26	25

إستقرار دعم إدارة شؤون الدولة وفقا لتقاليد وعادات الديانة اليهودية تعزَّز، فيما تعزز، بسبب ارتفاع نسبة التدين في المجتمع الإسرائيلي. اذ ارتفعت نسبة المستطلعين الذين قالوا انهم يحافظون على قسم كبير او على كافة الشعائر الدينية اليهودية الى قرابة 32% في العام 2013 مقابل 25% في العام 1992. ومن يقول انه لا يحافظ بتاتا على الشعائر الدينية انخفض من 30% في العام 1992 لغاية 20% في العام 2013 (جدول 3).

3. تدين المجتمع الإسرائيلي (%)

	1992	2013
يحافظ على كافة الشعائر الدينية	9.0	11.2
على القسم الاكبر	16.5	20.3
قسم صغير	43.0	48.0
لا يحافظ على اي قسم	30.0	20.0

القضية الفلسطينية والاحتلال

توفر الاستطلاعات إمكانية فحص مواقف المستطلعين في محور القضية الفلسطينية والاحتلال والمستوطنات. من بين الأسئلة التي يشملها استطلاع الرأي العام منذ العام 1992 لغاية 2009 (غاب عن استطلاع 2013) هو مواقف المستطلع تجاه مبدأ الأرض مقابل السلام. اذ يطلب من

المستطلع في هذا السؤال اختيار إجابة من بين أربعة احتمالات: على إسرائيل ان توافق بالتأكيد على إرجاع أراض مقابل السلام؛ ان توافق؛ ان تعارض؛ وان تعارض بالتأكيد. يتضح من النتائج المعروضة في الجدول 4 انه منذ العام 1992 ولغاية العام 2009 لم يكن إجماع إسرائيلي يتضمن موافقة مؤكدة لإرجاع أراض مقابل السلام، وان معظم المُستَطلَعين، قرابة الـ 50%، يفضل تبني موقف وسطي. وقد بلغت اكبر نسبة دعم لإرجاع الأراضي قبيل انتخابات العام 1999. اما في انتخابات 2009 وبعد التحولات التي نتجت عن حرب لبنان الثانية عام 2006 والحرب على غزة عام 2008، وفشل سياسة الانسحابات الأحادية، بلغ دعم هذا المبدأ الى أدنى نسبة (8% يوافقون بكل تأكيد و 35% يوافقون). ويمكننا القول ان معادلة السلام مقابل الأراضي تراجعت إسرائيليا الى حد بعيد.

4. إرجاع أراضي مقابل السلام (%)

	1992	1996	1999	2003	2006	2009
أُعارض بشدة	24.8	21.8	21.9	22.6	25.4	26
أُعارض	24.2	20	14.6	23.3	20.1	25
أُوافق	20	28	29.5	35.6	31.8	35
أُوافق بشدة	30	30.2	33.9	18.5	22.7	8

مقابل تراجع تأييد مبدأ الأرض مقابل السلام لا يعارض المجتمع الإسرائيلي إقامة دولة فلسطينية. اذ يُسأل المُستَطلَع في هذا الجانب عن موقفه تجاه المقولة ان على دولة إسرائيل الموافقة على إقامة دولة فلسطينية في إطار اتفاق سلام شامل. وتشير المعطيات الى تراجع في نسبة المعارضين لهذه المقولة بين العام 1992 ولغاية 2013، كما يتضح في جدول 5.

5. الموافقة على إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار اتفاق سلام شامل (%)

	1992	1996	1999	2003	2006	2009	2013
بالتأكيد نعم	10	16.6	14.5	14.1	21.9	18.0	17.7
اعتقد ذلك	19	31.7	39.5	33.7	41.0	32.0	52.0
لا اعتقد	23	24.1	26.4	29.3	15.4	14.0	13.8
بالتأكيد لا	47	27.6	19.5	22.9	21.7	29.0	26.6

نـرى، وفقـا للنتائـج، ان قرابـة 70% مـن المسـتطلعين عـارض في العـام 1992 فكـرة إقامـة دولـة فلسـطينية في إطار اتفاق سـلام شـامل، بينما بات معظم المسـتطلعين في العـام 2013 يقبلها (70%). بـدأ هـذا التحول مـن العـام 1996. حينهـا بات شـعار إقامة دولـة فلسـطينية بالـشروط الإسرائيلية أمـرًا مقبـولا. لكـن هـذه الموافقـة يجـب ان لا تضلـل القـارئ وعلينـا ربطهـا بالـشروط الإسرائيليـة المعهـودة، نحـو: إبقـاء كتل اسـتيطانية، عدم إرجـاع القـدس، وتنازل الفلسـطينيين عن حـق العودة. فمـن الواضـح ان الجمهـور الإسرائيلي، على غرار الأحـزاب الرئيسـية، يوافق على إقامة دولة فلسـطينية نظريـا فقـط دون ان تترسـخ تلك عـلى الأرض، اذ يرفض معظم المسـتطلعين، كما سـنوضح في الجدول التـالي (6)، إخـلاء كافة المسـتوطنات القائمة عـلى الأراضي الفلسـطينية المحتلة، او الموافقة على تقسـيم القـدس، ممـا يعـبر عن تناقـض إضافي مـع الموقـف العلني الموافـق على إقامـة دولة فلسـطينية.

عـلى مـدار الفـترة الممتـدة بـين العـام 1992 وحتـى العـام 2013، ورغـم اختـلاف البيئة السياسـية والأمنيـة واختـلاف هويـة الحـزب الحاكـم، وبمعـزل عـن الوضـع الـدولي او الإقليمـي، نجـد رفـض كبـير مـن قبـل المجتمـع الإسرائيـلي لإخـلاء ألمسـتوطنات، او على الأقـل وجود إجمـاع حول إبقـاء كتل اسـتيطانية كبـيرة تحـول دون خلق تواصـل جغرافي في مناطق السـلطة الفلسـطينية. أعلى نسـبة دعم عـلى إخلاء مسـتوطنات كانـت قبيـل انتخابات العـام 1992 حين بلغت 29.1% وبسـبب، كمـا اعتقد، ربـط المسـاعدات الاقتصادية الأمريكية لاسـتقبال أمواج الهجرة الروسـية بوقف البناء في المسـتوطنات. وكانـت أدنـى نسـبة دعـم لإخـلاء المسـتوطنات في اسـتطلاع العـام 2013 وبلغت 11% مـن مجموع المسـتطلعين. ونرى ان القسـم الأكبر من المسـتطلعين، على امتـداد الفترة، يوافق على إخلاء المسـتوطنات الصغـيرة النائيـة والإبقـاء على الكتـل الكبيرة، وهـو يصب في صلـب الإجمـاع الإسرائيـلي، ويتوافق مع برامـج الأحـزاب الرئيسـية التي تنافسـت في الانتخابـات الأخيرة.

6. إخلاء المستوطنات الإسرائيلية من الضفة الغربية وقطاع غزة (%)

	1992	1996	2003	2006	2009	2013
لا أوافق	27.4	35.2	30.8	37.7	41.2	35.7
إخلاء قسم من المستوطنات لأسباب أمنية وإبقاء كتل استيطانية كبيرة	41.5	49.6	52.6	45.6	42.6	47.6
أوافق	29.1	15.2	16.6	16.8	12.6	11.0

بالإضافـة الى إخـلاء المسـتوطنات تتنـاول الاسـتطلاعات الموقـف مـن قضيـة «تنـازل» إسرائيـل عـن الأحيـاء العربيـة في القـدس الشرقيـة وتحوليهـا لإدارة او سـيطرة فلسـطينية. هـذا السـؤال أدرج في الاسـتطلاعات بـين الأعـوام 2006 لغايـة 2013 فقط، لكن ولأهميـة الموضوع ندرجـه في تحليل مواقف المجتمـع الإسرائيـلي. ويتضـح مـن المعطيـات (جـدول 7) ان غالبيـة المسـتطلعين في اسـتطلاع العـام

2013 يعارضون هذا المبدأ (قرابة 57%) بينما عارضه 48% في العام 2006. مما يعزز ادعاءنا حول نمو توافق سياسي في المجتمع الإسرائيلي يعكس مواقف الأحزاب الرئيسية في محور القضية الفلسطينية، والاحتلال والاستيطان.

7. التنازل عن الأحياء العربية في القدس الشرقية (%)

	2006	2009	2013
أوافق بالتأكيد	20.3	19.2	11.9
أوافق	31.1	22.5	23.1
عدم التنازل	26.2	20.0	23.7
عدم التنازل بالتأكيد	22	31.4	33.9

وفقا للمعطيات نلاحظ ارتفاع في دعم المجتمع الإسرائيلي لمركبات يهودية الدولة والمجتمع، وارتفاع في مستويات تدين المجتمع الإسرائيلي. بالتوازي، نلاحظ تنامي مواقف سياسية أكثر تطرفا تنعكس في معارضة لمبدأ إرجاع أراض مقابل السلام، بالرغم من زيادة التوافق على مقولة إقامة دولة فلسطينية بالشروط الإسرائيلية، اي دون التنازل عن المستوطنات وعن الأحياء العربية في القدس. هذه المواقف تشكل البيئة السياسية الناظمة للحراك السياسي في إسرائيل، وتحدد السقف الأدنى للتوافق السياسي الممكن. ويمكننا القول ان هذه المواقف تعكس التقارب الموجود في برامج الأحزاب الرئيسية التي تنافست في الانتخابات الأخيرة، كما وضحنا في القسم السابق. وهنا نسأل هل كان ثمة فروق في مواقف ناخبي الأحزاب الرئيسية المتنافسة في الانتخابات الأخيرة في هذه المحاور؟ بغية الإجابة عن هذه الأسئلة سوف نحلل في الفقرات التالية مواقف ناخبي الأحزاب المتنافسة في هذه المحاور قبل انتخابات العام 2013، كما جاءت في استطلاع الرأي.

3. انتخابات 2013 إجماع وتصدع

هوية ووظائف دولة إسرائيل

نتناول في هذا المحور أجوبة المستطلعين وفقا لنوايا التصويت على أربعة أسئلة وردت في الاستطلاع تعكس موقف المستطلعين من المركب اليهودي في تعريف الدولة والمجتمع في إسرائيل. بداية نعرض مواقف مصوتي الأحزاب المختلفة في جانب القيمة الأهم من أربع قيم يجب ان تحافظ عليها دولة إسرائيل: أغلبية يهودية في الدولة؛ أرض إسرائيل الكاملة؛ الديمقراطية ومساواة الحقوق لكافة

المواطنين، من ضمنهم العرب؛ السلام واحتمال منخفض للحرب. ونعرض في الرسم البياني التالي (رقم 1) مستويات اختيار أغلبية يهودية كأهم قيمة وفقا لنوايا لتصويت للأحزاب الرئيسية. ونجد ان قرابة 5% فقط من مصوتي حزب ميرتس وقرابة 20% الى 25% من مصوتي أحزاب العمل ويوجد مستقبل والقائمة اختارو قيمة الأغلبية اليهودية، وان هذه النسبة ترتفع كلما انتقلنا الى مصوتي أحزاب اليمين والأحزاب الدينية والمتدينة. مع العلم ان أحزاب اليمين والأحزاب الدينية والمتدينة حازوا معا على قرابة 60% من مجموع أصوات الناخبين (71 عضو كنيست). اي ان غالبية المستطلعين اختاروا قيمة الأغلبية اليهودية، وان مصوتي أحزاب الوسط والعمل، وحتى ولو لم يختاروها بنسب عالية الا ان قرابة الربع منهم يختارها.

رسم بياني 1: نسبة دعم الحفاظ على أغلبية يهودية في إسرائيل كأهم قيمة وفقا لنواي التصويت (%)

هذا الرسم عبارة عن صورة، يُرجى تعديله بطريقة تمكّن من إدخال بعض البيانات عليه.

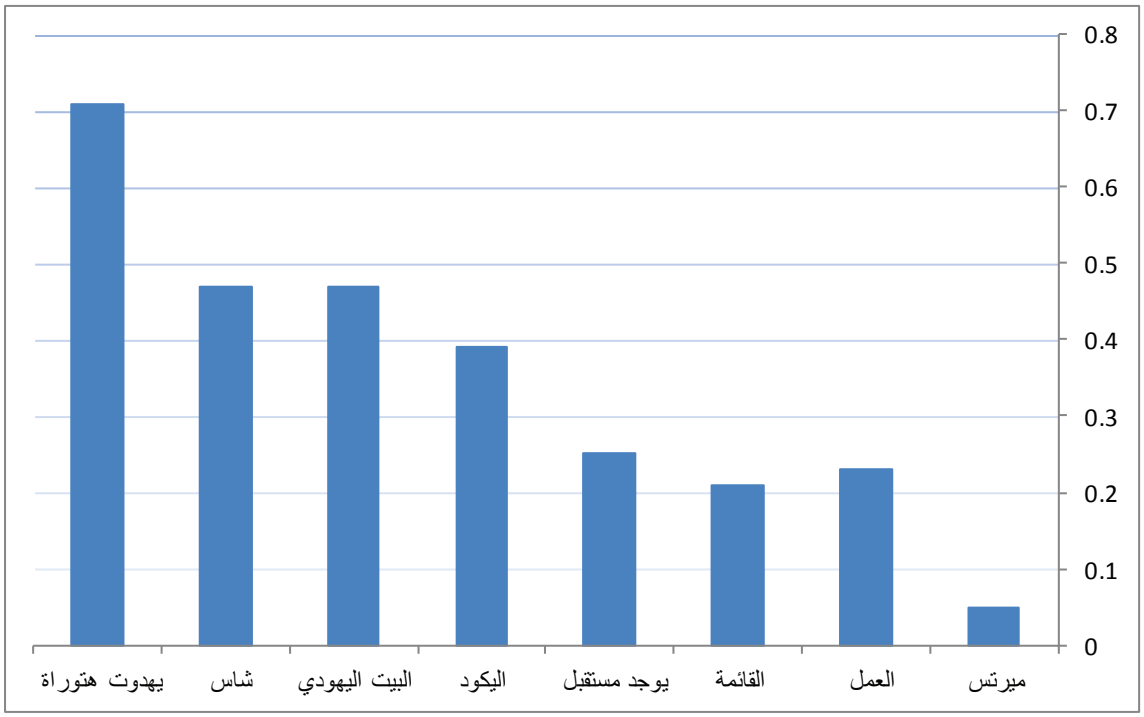

السؤال الثاني هو «في حال وجود تناقض بين القيم اليهودية وكون إسرائيل دولة مواطنيها (وفقا للسؤال) ماذا تفضل؟ ويطلب من المستطلع في هذا السؤال اختيار إجابة من ثلاثة احتمالات: 1 اختيار مبادئ الدولة اليهودية في جميع الحالات و 2 اختيار القيم اليهودية أحيانا، و 3 اختيار مبادئ دولة كل مواطنيها دائما. السؤال الثاني يسأل المستطلع حول موافقته على مقولة: على

الحكومة الإسرائيلية الاهتمام بإدارة الحياة العامة وفقا لتقاليد وعادات الديانة اليهودية؟ وتتراوح الأجوبة بين 1 طبعا عليها الاهتمام ولغاية 4 عدم الاهتمام في كافة الحالات؛ السؤال الثالث يفحص مدى محافظه المستطلع على شرائع الديانة اليهودية (أي مستويات التدين) وتتراوح الأجوبة من 1 لا أحافظ بتاتا ولغاية 4 أحافظ على كافة الشرائع الدينية. الجدول التالي (رقم 8) يعرض معدلات الإجابة عن هذه الاسئلة وفقا لنوايا التصويت (كون سلم الاجابات كمي ويمكّن من مقارنة المعدلات).

جدول 8: معدل إجابات المستطلعين في محور هوية إسرائيل وفقا للحزب

نوايا التوصيت للحزب	في حال وجود تناقض بين القيم اليهودية وكون إسرائيل دولة مواطنين، ماذا كنت تفضل ؟	على الحكومة الإسرائيلية الاهتمام بإدارية الحياة العامة وفقا لتقاليد وعادات الديانة اليهودية	المحافظة على الشرائع الدينية
ميرتس	2.80	3.56	1.55
العمل	2.33	3.14	1.86
القائمة	2.26	3.04	1.83
يوجد مستقبل	1.87	3.00	1.78
الليكود	1.71	2.48	2.25
البيت اليهودي	1.51	2.08	2.85
شاس	1.33	1.2	3.77
احدوت هتوراة (متدينين)	1.16	1.27	3.63

تشير معدلات إجابات مصوتي الأحزاب المختلفة ان معدل مصوتي حزب ميرتس كان الأكثر دعما لقيم دولة المواطنين مقابل القيم اليهودية (معدل الإجابات 2.8) مقارنه بمصوتي الأحزاب الأخرى، لكن بالمجمل نجد ان مستوى الدعم قريب من الوسط (السلم من 5 درجات). اي انه حتى مصوتي ميرتس لا يعبروا عن موقف متطرف يفضل قيم دولة المواطنين في حال تناقض مع قيم اليهودية. بعد مصوتي ميرتس نجد مصوتي حزب العمل (2.33) ومن ثم حزب القائمة (2.26)، اللذان يختاران موقع اقل من المتوسط يميل الى تفضيل القيم اليهودية. بينما تميل الكفة لدى حزب يوجد مستقبل ومصوتي الليكود الى خيار اقرب الى تفضيل المبادئ اليهودية (1.71 و 1.87 بالتوالي). وكان ادنى معدل لدعم قيم دولة المواطنين لدى مصوتي أحزاب اليمين (البيت اليهودي) والأحزاب الدينية (شاس) والمتدينة (أحدوت هتوراة) الذين يفضلوا بشكل واضح القيم

اليهودية. والأبرز اننا لا نرى مواقف شديدة التناقض بين مصوتي الأحزاب الرئيسية في جانب قيم اليهودية او المدنية، ما عدا حزب ميرتس والأحزاب الدينية، اي في اقطاب الطيف الحزبي.

في جانب موقف المستطلعين حول دور الحكومة بإدارة الحياة العامة وفقا لتقاليد وعادات الديانة اليهودية نرى ان مصوتي حزب ميرتس يعارضون هذه المقولة بشدة، بينما يعارضها مصوتو أحزاب العمل والقائمة ويوجد مستقبل بشكل وسطي، ويدعمها مصوتو الليكود دعم متوسط، ويدعمها بشدة مصوتو البيت اليهودي والأحزاب الدينية والمتدينة. اي انه في جانب يهودية الدولة ووظائفها هناك تقارب بين مصوتي أحزاب اليسار الصهيوني والوسط، وموقف وسطي يميل الى دعم الهوية اليهودية لدى مصوتي الليكود، ودعم اكبر لدى البيت اليهودي والأحزاب الدينية والمتدينة.

هذه المواقف تنبع ايضا من مستوى تدين ناخبي الأحزاب المختلفة. اذ نرى ان مصوتي أحزاب اليسار والوسط اقل تدين، يحافظون أقل على شرائع الديانة اليهودية بحياتهم اليومية، من مصوتي بقية الأحزاب. ويرتفع معدل الحفاظ على الشرائع اليهودية بعض الشيء لدى مصوتي حزب الليكود، وأكثر لدى مصوتي حزب البيت اليهودي والأحزاب الدينية والمتدينة. كلما زاد التدين ودعم الهوية اليهودية كلما كان المستطلع في الطرف اليمين والديني من المحور الحزبي في إسرائيل.

مواقف المستطلعين في محور القضية الفلسطينية والحلول

نتناول في هذا المحور مواقف مصوتي الأحزاب الرئيسية من القضية الفلسطينية والاحتلال والاستيطان، بواسطة أربعة أسئلة متوفرة في ألاستطلاع: الأول، حسب رأيك هل يمكن التوصل لاتفاق سلام مع الفلسطينيين؟ وتدرج الإجابة على سلم يبدأ من -1 انا متأكد، ولغاية 4 لا يمكن الوصول بالتأكيد؛ السؤال الثاني هو، حسب رأيك على إسرائيل ان توافق على إقامة دولة فلسطينية في إطار اتفاق دائم؟ والإجابة عن هذا السؤال تتراوح بين 1 (طبعا عليها ان توافق) ولغاية 4 (بالتأكيد عليها ان لا توافق)؛ السؤال الثالث: على إسرائيل ان توافق على إعادة أحياء عربية في القدس الى الفلسطينيين، تدرج الإجابات من 1 (طبعا عليها ان تعيد) ولغاية 4 (بالتأكيد لا)؛ السؤال الرابع: بالنسبة لمستقبل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، حسب رأيك يجب عدم إزالة أي مستوطنة (الإجابة 1)، او تفكيك المستوطنات النائية الصغيرة (الإجابة 2) وتفكيك كافة المستوطنات (الترقيم 3). يستعرض جدول 9 معدلات الإجابات عن هذه الاسئلة وفقا لنوايا تصويت المستطلعين.

جدول 9: معدلات الإجابات وفقا لنوايا التصويت

نوايا التصويت لحزب	التوصل للاتفاق سلام مع الفلسطينيين	إقامة دولة فلسطينية	إرجاع أحياء عربية في القدس	مستقبل المستوطنات الإسرائيلية
ميرتس	1.9	1.28	1.55	2.75
العمل	2.03	1.76	1.93	2.21
القائمة	2.42	1.99	2.1	2.12
يوجد مستقبل	2.69	2.15	2.48	1.93
الليكود	3.15	2.91	3.35	1.5
البيت اليهودي	3.55	3.25	3.52	1.28
شاس	3.57	3.15	3.64	1.27
احدوت هتوراة (متدينين)	3.63	3.6	3.68	1.11

يشير معدل إجابة المستطلعين وفقا لنوايا التصويت ان ناخبي حزب ميرتس وحزب العمل هم الأكثر تفاؤلا بالتوصل الى إتفاقية سلام مقارنة ببقية الأحزاب (معدل الإجابات 1.9 و 2 بالتوالي). ونرى تقارب بين موقف مصوتي حزب القائمة وحزب يوجد مستقبل في هذا الجانب، وهم اقل تفاؤلا من ناخبي حزب ميرتس والعمل. اما مصوتي حزب الليكود والأحزاب عن يمينه فهم الأقل تفاؤلا بإمكانية الوصول الى اتفاقية سلام.

في جانب مواقف المستطلعين تجاه اقامة دولة فلسطينية نحصل على التوجه ذاته. مصوتي حزب ميرتس هم الأكثر تطرفا من حيث الموافقة مع اقامة دولة فلسطينية، يليهم مصوتو حزب العمل ومن ثم، وبتقارب كبير، مصوتي حزب القائمة وحزب يوجد مستقبل. ونجد ان مصوتي الليكود وأحزاب اليمين والأحزاب الدينية هم الاقل دعما لهذه المقولة. اي ان كتلة المصوتين الأكبر، أحزاب الوسط واليمين، لا تبدي تفائل كبير ودعم واضح لإقامة دولة فلسطينية، بينما كتلة المصوتين الأصغر، مصوتي ميرتس والعمل يميلون الى دعم اقامة دولة فلسطينية. هذه المواقف تتكرر في السؤال حول إرجاع أحياء عربية في القدس للفلسطينيين. اما في جانب إخلاء المستوطنات فتختلف الصورة اختلافا كبيرا، ونجد ان مصوتي حزب ميرتس يميلون للموافقة على إخلاء كافة المستوطنات، وان موقف مصوتي حزب العمل وحزب القائمة وحزب يوجد مستقبل متقارب ويميل الى دعم إخلاء المستوطنات الصغيرة النائية (بتفاوت بسيط بينهم). ولدى مصوتي حزب الليكود وبقية الأحزاب عن يمنيه نجد معارضة لإخلاء المستوطنات، حتى النائية الصغيرة.

المحور الاقتصادي

نتناول في هذا المحور مواقف المستطلعين في عدة جوانب اقتصادية تؤثر على أنماط التصويت، استنادا الى الأدبيات الإسرائيلية والعالمية. منها موقف المستطلعين حول الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل وأوضاع المستطلع نفسه، في السنوات الأربع الأخيرة (ما يعرف بالتصويت الاقتصادي Economic voting) بواسطة سؤالين. الأول: حسب رأيك الوضع الاقتصادي في الدولة في السنوات الأربع الأخيرة؛ والثاني: بالنسبة لوضعك الاقتصادي الشخصي في السنوات الاربع الأخيرة؟ في كلا السؤالين الإجابة هي تحسن كثرا، تحسن، لم يتغير، تغير الى الاسوء او ازداد سوءا (بحيث تتراوح الإجابة على سلم من خمس درجات، الرقم 1 يشير الى تحسن بشكل كبير و 5 الى ازداد سوءا).

جانب اضافي يؤثر على انماط التصويت ويهمنا في هذه الدراسة هو مدى دعم المستطلع لسياسة اقتصادية ليبرالية-رأسمالية او اشتراكية-اجتماعية. السؤال المطروح في الاستطلاع يطلب من المُستَطلع ان يختار بين دعم كامل لنظام رأس مالي (الإجابة رقم 1) او انه يفضل نظام يميل الى النظام الرأس مالي أكثر من الاجتماعي (إجابة 2) او انه يفضل نظام يميل الى الاجتماعي اكثر من الرأس مالي (3) او نظام اشتراكي-اجتماعي كامل (ترقيم 4).

في جانب تقييم الأوضاع الاقتصادية في الدولة في السنوات الأربع الأخيرة نرى انه باستثناء مصوتي حزب الليكود الحاكم ومصوتي حزب البيت اليهودي اليميني، يقول مصوتي كافة الأحزاب ان الأوضاع الاقتصادية في الدولة تراجعت الى حد بعيد في السنوات الأربع الأخيرة، وان كان هناك تفاوت ما في حدة التراجع.

جدول 10: معدل مواقف المستطلعين في المحور الاقتصادي وفقا لنوايا التصويت

الحزب	الوضع الاقتصادي في الدولة	الوضع الاقتصادي الشخصي	نظام اقتصدي اجتماعي مقابل رأسمالي
ميرتس	4	3.2	3.33
العمل	3.77	3.25	3.32
القائمة	3.91	3.33	2.86
يوجد ستقبل	3.76	3.29	2.83
الليكود	3.04	2.89	2.51
البيت اليهودي	3.12	3.03	2.74
شاس	3.82	2.94	3
احدوت هتوراة-متدينين	3.74	3.12	3

لكـن عندمـا ننتقـل الى الأوضـاع الاقتصاديـة الشـخصية تتغـير الصـورة ونـرى ان معـدل التشـاؤم ينخفـض بعـض الـشيء. في هـذا الجانـب نـرى ان مصوتـي كافـة الأحـزاب، ولـو كان هنـاك تفاوت ضئيـل، تعتقـد ان وضعهـا الاقتصـادي الشـخصي لـم يتغـير كثـيرا في السـنوات الأربـع الأخـيرة.

بالتـوازي مـع هـذه المواقف نـرى ان الاختـلاف الأبرز بـين مصوتي الأحزاب الرئيسـية هـو في موقفهم تجـاه النظام ألاقتصـادي، الرأسـمالي مقابل الاشـتراكي-الاجتماعي. ففي حين يتموضـع مصوتو حزب ميرتـس وحـزب العمـل على يسـار السـلم ويدعمـون نظـام اقتصـادي اجتماعـي، يتموضـع مصوتو حـزب الليكـود والبيـت اليهودي على الطـرف المقابل ويفضلـون نظاما رأسـماليا. امـا مصوتي أحزاب الوسـط (يوجـد مسـتقبل والقائمـة) فيميلـون الى موقـف وسـطي مـع أفضليـة صغيرة لدعـم نظام اجتماعـي اشـتراكي. اي انـه في المحـور الاقتصـادي هناك فـروق في القناعـات الاقتصاديـة للمصوتين وفـروق في تقييـم الأوضـاع الاقتصاديـة في الدولـة، بدون فـروق جدية في تقييـم الأوضـاع الاقتصادية الشخصية.

مكانة الأحزاب والمجتمع المتدين

نتنـاول في هـذا المحـور مواقـف المسـتطلعين، وفقـا لنوايـا التصويـت، تجاه تأثـير الأحـزاب والمجتمع المتديـن في إسرائيـل. الاسـئلة المتوفـرة في اسـتطلاع 2013 بهـذا المحـور هـي: الأول، مـدى موافقـة المسـتطلعين عـلى مقولـة «يجب فرض الخدمـة العسـكرية او المدنية-الوطنيـة على المتدينـين»؛ والثاني مـدى موافقـة المسـتطلعين «عـلى سـن قانون يسـمح بالـزواج المدنـي في إسرائيـل». وفي كلا السـؤالين يـدرج المسـتطلع موافقتـه عـلى سـلم مـن 1 (غـير موافـق بتاتـا) الى 5 (موافـق كليا) عـلى المقولة.

جدول 11: معدلات الإجابة عن اسئلة مكانة المجتمع والأحزاب المتدينة وفقا لنويا التصويت

الحزب	فرض خدمة على المتدينين	الزواج المدني
ميرتس	3.70	3.7
العمل	3.39	3.34
القائمة	3.49	3.44
يوجد مستقبل	3.44	3.38
الليكود	3.62	3.05
البيت اليهودي	3.36	2.62
شاس	1.93	1.67
احدوت هتوراة (متدينين)	2.29	1.74

توضح معدلات الإجابة عن السؤالين عدة جوانب هامة في مواقف المستطلعين من هذه القضايا، وأوجه الشبه والاختلاف بين مصوتي الأحزاب ونجد:

ان مصوتي الأحزاب الدينية والمتدينة مثل شاس وآحدوت هتوراة ترفض تماما تغيير الوضع القائم وتعارض فرض الخدمة العسكرية او المدنية وتعارض إتاحة إمكانية للزواج المدني في إسرائيل.

نجد تقارب كبير في معدل اجابات مصوتي حزب العمل (3.39) وحزب القائمة (3.49) وحزب يوجد مستقبل (3.44) والبيت اليهودي (3.36)، في دعم فرض خدمة عسكرية او مدنية على المتدينتين.

أعلى معدل دعم لفرض الخدمة العكسرية او المدنية كان في إجابات مصوتي حزب الليكود (اليميني) (3.62) وحزب ميرتس (اليساري) (3.70).

في جانب السماح بالزواج المدني نجد موقف داعم متقارب لدى مصوتي أحزاب العمل، والقائمة ويوجد مستقبل، يتراوح حوالي 3.4. بينما نجد دعم اكبر لدى مصوتي حزب ميرتس يرتفع الى معدل (3.70)، وينخفض لدى مصوتي حزب الليكود الى 3.05، ويتراجع بحده لدى ناخبي البيت اليهودي.

يمكن القول ان مواقف مصوتي الأحزاب غير الدينية او المتدينة ليست داعمة بشكل جارف لخفض تأثير الأحزاب الدينية والمجتمع المتدين، او تغيير ما يعرف إسرائيليا اتفاقية الستاتوس-كوو القائمة منذ بداية ألخمسينيات، انما تتعلق بمضمون التغيير. نجد مستويات مرتفعة تدعم فرض خدمة عسكرية لدى مصوتي غالبية الأحزاب، ما عدا الأحزاب الدينية. بينما نجد فروق في مستويات الدعم لدى الحديث عن الزواج المدني بين ناخبي اليسار والوسط واليمين. هناك موافقة مرتفعة نسبيا تدعم اتاحة الزواج المدني لدى مصوتي الأحزاب الواقعة على يسار الخارطة الحزبية الإسرائيلية، مثل ميرتس والعمل وأحزاب يمين الوسط غير الدينية مثل حزب القائمة ويوجد مستقبل، وموقف وسطي لدى مصوتي الليكود، وموقف معارض لدى مصوتي البيت اليهودي.

بذلك نرى ان مصوتي الأحزاب تعبر أحيانا عن مواقف متناقضة تجاه رغبتها تغيير الوضع القائم، مثل مصوتي الليكود والبيت اليهودي الذين يؤيدون فرض خدمة عسكرية او مدنية على الشباب المتدين ويرفضوا اتاحة زواج مدني، اي يرفضوا تغيير ترتيبات الأوضاع الشخصية القائمة حاليا وفقا للديانة اليهودية. اعتقد ايضا ان هذا الموقف يعود الى كون مصوتي الليكود والبيت اليهودي اكثر محافظة وتدين من مصوتي اليسار ويمين الوسط كما نوضح في الرسم البياني رقم 2، لكنهم ملتزمون بالمشروع الصهيوني وضرورة فرض خدمة عسكرية على المتدينين لتحقيق

مساواة بتحمل العبء العسكري والاقتصادي، ولا يروا في ذلك تناقض مع يهودية الدولة. وفقا لقناعة المستطلعين فان دعم فرض خدمة عسكرية لا يعني بالضرورة الموافقة على المس بإدارة الدولة وفقا للشريعة اليهودية او حتى بالمكون اليهودي في طابع الدولة.

رسم بياني 2: معدلات المحافظة على شرائع الديانة اليهودية وفقا لنوايا التصويت (1 لا أحافظ، 4 أحافظ على كافة الشرائع)

هذا الرسم عبارة عن صورة، يُرجى تعديله بطريقة تمكّن من إدخال بعض البيانات عليه.

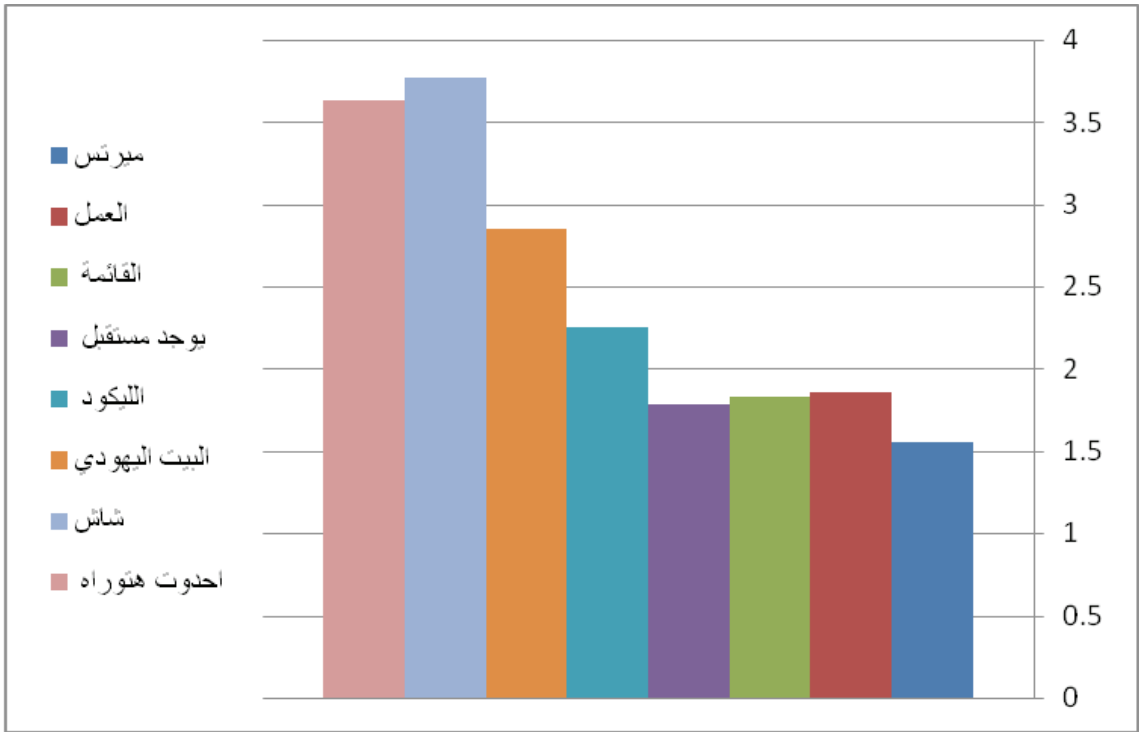

خاتـمـة

ادعـى هـذا البحث ان نتائـج الانتخابات الأخـيرة في إسرائيل تعكـس نمو إجماع سـياسي نيو-صهيوني جديـد مـن جهـة، وبـروز تصدعات جديـدة من جهـة أخـرى. مراجعـة البرامـج الانتخابيـة للأحزاب الرئيسـية المشـاركة في الانتخابـات الأخـيرة في هـذه المحـاور، ومواقف المجتمـع الإسرائيـلي في العقدين الأخيريـن، ومواقـف ناخبـي الأحـزاب الرئيسـية في الانتخابات الأخـيرة، دعمت هـذا الادعاء.

متابعـة البرامـج الانتخابيـة للأحـزاب الرئيسـية دعمـت ادعـاء نمـو توافـق سـياسي في ثـلاث محاور أساسـية هـي: تعريـف دولة إسرائيـل وهويتهـا؛ ومحور القضيـة الفلسـطينية والاسـتيطان؛ ومحور السياسـات الاقتصاديـة. كما دعمـت بروز تصدع جديـد حول علاقة الدولـة بالتيـارات الدينية المتزمتة (الحريديـم)، وحـول موضـوع إشراك الشرائـح المتدينـة في سـوق العمـل والخدمة العسـكرية وإتاحة امكانيـة الـزواج المدنـي. فقـد وجدنـا ان أحـزاب يسـار الخارطـة السياسـية الإسرائيليـة (”ميرتـس و«العمـل») وأحـزاب وسـط الخارطـة السياسـية («يوجـد مسـتقبل» و«القائمـة») وحـزب «البيـت اليهـودي» عـلى يمينها يطالبون بتغيير الوضـع القائم واشراك المتدينين في الخدمة العسـكرية او المدنية، بينمـا لم يطـرح ذلك حـزب الليكود-بيتنـو في الحملـة الانتخابية لأسـباب تكتيكية وذلـك للحفاظ على علاقتـه مـع الأحـزاب الدينيـة والمتدينـة، وعارضته بشـكل واضح الاحـزاب الدينيـة والمتدينة.

أظهـرت مراجعـة مواقف المجتمـع الإسرائيلي منذ العـام 1992 ولغايـة 2013 وجود بعـض التحولات في المحـاور المبحوثـة، تقـع تحـت سـقف الخطـاب النيو-صهيونـي الجديـد. في محـور هويـة الدولة ووظائفهـا وجدنـا ارتفـاع في أهميـة الحفـاظ عـلى أغلبيـة يهوديـة في إسرائيـل، مقابـل انخفـاض في أهميـة السـلام كقيمـة عليا؛ كذلـك وجدنا اسـتقرار في دعم إدارة شـؤون الحيـاة اليومية وفقـا لتقاليد وعـادات الديانـة اليهودية، وتراجـع الرفض المطلق لهـذا الاقتراح، بالتـوازي لارتفاع مسـتويات التدين في المجتمـع الإسرائيـلي. الا ان الابـرز في سـياق نمـو توافـق جديـد كان في محـور القضية الفلسـطينية والاحتـلال والاسـتيطان، اذ وجدنـا انخفاض في دعم مبدأ الأرض مقابل السـلام، وارتفـاع في دعم مقولة او شـعار اقامـة دولـة فلسـطينية، مـع ارتفـاع في رفـض إخـلاء المسـتوطنات، ورفض إرجـاع أحياء عربيـة في القـدس الشرقية.

هـذه التحـولات في مواقـف المجتمـع الإسرائيلي منذ العـام 1992 ولغايـة 2013، والتي يمكـن تعريفها كانحـراف نحـو اليمين المتدين-الديني وانتشـار خطـاب التيـار النيو-صهيوني، شـكلت البيئة والمناخ السـياسي التـي جرت فيـه انتخابـات العـام 2013، ووضعت حـدود المواقـف السياسـية والطروحات الحزبيـة. متابعـة مواقف مصوتـي الأحزاب الرئيسـية المشـاركة في الانتخابات في هذه المحـاور أظهرت تفـاوت في مواقـف مصوتـي الأحـزاب المختلفـة، واحيانا تفـاوت لدى مصوتـي الحزب ذاتـه في محاور مختلفـة، ووضحـت ان المجتمـع الإسرائيـلي ينقسـم مـن حيـث المواقـف الى عـدة فئـات، وان المواقف

تتناسب مع أنماط التصويت. اكبر تلك الفئات ويتبنى مواقف يمينية محافظة، ويصوت لأحزاب اليمين؛ مصوتي الأحزاب الدينية والمتدينة تتبنى مواقف أكثر تطرفا. بالمقابل مصوتي أحزاب يمين الوسط يتبنون، بالمجمل، مواقف وسطية تميل بعض الشيء الى يمين المحور السياسي، مقابل مواقف معتدلة لدى مصوتي أحزاب اليسار ويسار الوسط، وهم الفئة الأصغر.

هذه المواقف تشكل المناخ السياسي العام الذي جرت فيه الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وهي التي تحدد سقف مواقف مصوتي الأحزاب المختلفة. يمكن القول، وفقا لهذه النتائج، ان الاستنتاج الأبرز في جانب الاستيطان والمفاوضات مع السلطة الفلسطينية، ان مواقف المجتمع وبرامج الاحزاب تعزز خيار فرض سياسية الأمر الواقع والحفاظ عليه، على الرغم من وجود تفاوت في مواقف مصوتي الأحزاب المختلفة في الانتخابات الأخيرة. فقد وجدنا ان نسبة قليلة من المستطلعين تتبنى مواقف سياسية أقل تطرفا ويمينة وتميل الى المواقف السياسية التقليدية لليسار الصهيوني التقليدي. في هذه الأجواء والتركيبة الحزبية من الصعب تحقيق اي تغيير في سياسات الحكومة الإسرائيلية وفي مواقفها تجاه الحلول المقترحة للقضية الفلسطينية والاحتلال وهوية وطبيعة دولة إسرائيل، بل تشي بأن ما كان سوف يكون. لذلك يمكن التكهن ان نتائج الانتخابات القادمة والمزمع اجرائها في آذار 2015 لن تغير كثيرا في المشهد السياسي والحزبي في إسرائيل.

المصادر

آشـير، أريـان، وميخال شـمير (محـرِّران)، 2004. **الانتخابـات في إسرائيل- 2003**، (القـدس: المعهد الإسرائيـليّ للديمقراطيّـة، 2004)، ص 276-247. (عبري)

عزمي، بشـارة، **مـن يهودية الدولة حتى شـارون: دراسـة في تناقض الديمقراطيـة الإسرائيلية**، (رام اللـه: مواطن، 2005).

يورام، حزوني، «مائة عام على دولة اليهود"، **تخيلت**، العدد 13، ربيع 1997 (عبري).

يحزقيـل، درور، **تجديـد الصهيونية**. (القـدس: المكتبة الصهيونية، الهسـتدروت الصهيونيـة العالمية، 1997) (عبري).

اوري، رام، «الفجـوات الجديـدة: رأس مـال عالمـي، ما بعد النظام الفوردسـتي، وعدم المسـاواة"، لدى، دانـي فيلك وأوري رام (محرران)، **سـلطة رأس المـال: المجتمع الإسرائيـلي في عصر العولمة**، (القدس: فانلـير، 2005)، 16-34 (عبري).

نديـم، روحانـا، «يهوديـة وديمقراطية": ثمـن الخداع الذاتـي القومي"، لـدى نمر سـلطاني (محرر)، **إسرائيـل والأقليـة الفلسـطينية 2004**، (حيفا: مـدى الكرمل، 2005).

ميخائيـل، شـاليف، «هل حولـت العولمـة واللبرلـة الاقتصاد السـياسي الإسرائيـلي الى اقتصـاد عادي"، لـدى، دانـي فيلـك واوري رام (محـرران)، **سـلطة رأس المـال: المجتمـع الإسرائيلي في عصر العولمـة**، (القـدس: فانلـير، 2004)، 84-115. (عبري)

ميخائيـل، شـاليف، وجال ليفـي، «الخاسرون والفائـزون للعـام 2003: ايديولوجيا، المبنـى الاجتماعي وتغـيرات سياسـية"، لدى: أريان آشـير، وميخال شـمير (محـرِّران)، **الانتخابـات في إسرائيل- 2003**، (القـدس: المعهد الإسرائيـليّ للديمقراطيّـة، 2004)، ص 276-247. (عبري)

روت، غبيـزون، **شروط لازدهـار دولـة إسرائيل: اهداف عليـا لدولة إسرائيل واسـقاطاتها**. حيفا: معهد التخنيون، مؤسسـة ش. نأمـان، 2006) (عبري)

دانئيـل، غوتويـن، «مـا بعـد الصهيونيـة، الخصخصـة واليسـار الاجتماعـي"، لـدى طوبيـا فيرليغـر (محـرر)، **جـواب الى زميـل مـا بعـد صهيونـي**، (تـل ابيـب: يديعـوت احرونـوت، 2003)، (عبري)

دانـي، فيلـك، «إسرائيـل موديل 2000"، لـدى، داني فيلـك واوري رام (محرران)، **سـلطة رأس المال: المجتمـع الإسرائيـلي في عصر العولمة**، (القـدس: فانلـير،2004)، 34-56. (عبري)

أورن، يفتحئيل، «الاسـتعمار الليبرالي؟ الانتخابـات الإسرائيلية 2013 و"الفقاعـة الاثنوقراطية"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، 94، (2013).

Arian, Asher and Shamir, Michal. 1983. «The Primarily Political Functions of Left–Right Continuum", Coparative Politics, 15(2), pp. 139–158.

Gershon, Shafir and Yoav, Peled. 2005. Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship. Cambridge.

Ben–Porat, Guy. 2005. «Netanyhu's Second Coming: A Neoconservative Policy Paradigm?,» Israel Studies, 10 (3): 225–245.

Kimmerling, Baruch, 2001. The Invention and Decline of Israeliness: State, Society, and Military. Berkeley: University of California Press.

Rouhana, Nadim & Nimer, Sultany. 2003. «Redrawing the Boundaries of Citizenship: Israel's New Hegemony", Journal of Palestine Studies, 33(1): pp. 5–22.

Shamir, Michal and Asher, Arian. 1999. «Collictive Identity and Electoral competition in Israel", The American Political Science Review, 93(2), pp. 256–277.

•أنماط التصويت في إسرائيل وتحولات في مواقف المجتمع الإسرائيلي: انتخابات 2013 نموذجا•